اللغة العربية بين معيارية النحو والمكون اللساني الحديث

The Arabic language is between the standard of grammar and the modern linguistic component

La langue arabe se situe entre le standard de la grammaire et la composante linguistique moderne

محمد مباركي
جامعة العربي التبسي تبسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى كشف الغطاء عن الالتباسات التي يراها بعض المعاصرين في معيارية النحو العربي مما أدى إلى الشد والجذب بين الدارسين والباحثين ويهدف كذلك إلى معرفة درجة التقارب بين المنتوج النحوي في ثوبه المعياري ومنتوج اللسانيات الحديثة الذي لا يزال يبنى على الوصف فقط؛ ونظرا إلى أهمية القياس على القواعد التي تنظم لنا الكلام في حياتنا اليومية، فكثيرا ما يسأل دارسوا اللغة عن صحة بعض الأساليب وعن صحة لعض التراكيب، وعندما يهم المختص بالإجابة يستحضر في ذهنه جملة من الضوابط التي تخص كلامه، فعلاقة النحو بالقاعدة –إذا- علاقة قوية انتهى إليها النحاة فأرسوا خطوطها وحطوا رحالها.

الكلمات المفتاحية:. اللغة العربية، النحو العربي، المعيارية، المكون اللساني، التجديد.

Abstract:

This study aims to uncover the ambiguities that some contemporaries see in the standard of Arabic grammar, which led to tension and attraction between scholars and researchers. It also aims to find out the degree of convergence between the

grammatical product in its standard dress and the product of modern linguistics which is still based on description only. Given the importance of analogy with the rules that regulate speech for us in our daily life, language learners often ask about the validity of some methods and the validity of some of the combinations, and when the specialist is concerned with the answer, he brings up in his mind a set of controls related to his speech, the relationship of grammar with the rule - if - a strong relationship The grammarians ended up establishing their lines and landing their journeys.

Key words: Arabic language, Arabic grammar, normative, linguistic component, renewal.

Résumé:

Cette étude vise à découvrir les ambiguïtés que certains contemporains voient dans la norme de la grammaire arabe, ce qui a conduit à des tensions et à une attraction entre les universitaires et les chercheurs. Elle vise également à connaître le degré de convergence entre le produit grammatical dans son habit standard et le produit de la linguistique moderne qui ne repose encore que sur la description. Étant donné l'importance de l'analogie avec les règles qui régissent la parole pour nous dans notre vie quotidienne, les apprenants en langues s'interrogent souvent sur la validité de certaines méthodes et la validité de certaines des combinaisons, et lorsque le spécialiste est préoccupé par la réponse, il évoque dans son esprit un ensemble

de contrôles liés à son discours, le rapport de la grammaire à la règle - si - un rapport fort Les grammairiens ont fini par établir leurs lignes et débarquer leurs voyages.

Mots clés : langue arabe, grammaire arabe, normatif, composante linguistique, renouveau.

مقدمة:

تحاول هذه الدراسة الموسومة باللغة العربية بين معيارية النحو واللسان الحديث إلى تتبع مآل معيارية النحو ومقاربته باللسانيات الحديثة التي تركز على الوصف دون المعيارية والتي هي السلامة في نطق المتكلم عند اللغويين القدامى. فما الجوانب التي ستلاقى فيها النحو بقوانينه مع اللسانيات كبديل لغوي مفترض؟ وهل المحدثون تم اطلاعهم نهائيا على المنجز العربي ليتمكنوا من معرفة المنجز الغربي في الدراسات الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية وما الجديد في دراستهم للنحو مقارنة بما توصل إليه النحاة القدامى وهل توجد قيمة مضافة للغة العربية قدمها المحدثون؟.

أهمية البحث:

معيارية النحو هي الحكم الفاصل بين الصواب والخطأ لدى المتكلم الذي يمارس أنشطته المختلفة في جميع المجالات، كما كان عليه السليقي يتحرز من وقوعه في الخطأ وينبه غيره إذا وقع لسانه في زلة.

أهداف البحث:

استخلاص أهم ملامح المعيارية في النحو العربي.

قياس جهود القدامى واللغويين المحدثين والموازنة بين الطرفين.

الكشف عن أثر المعطيات المعيارية في الدراسات الحديثة.

منهج البحث:

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو الوصفي التحليلي الذي يتماشى والبحث النظري.

اللسان العربي من السليقة إلى التقعيد:

إن العربية التي نعرفها اليوم لا يرجع تاريخها إلى أبعد من النصوص الجاهلية التي تضمنت الفكر العالي والحكمة ومكارم الأخلاق ، وهي اللغة التي سادت الجزيرة العربية قبل الإسلام بقرنين من الزمان تقريبا، مستخدمة في الشعر والخطب والأمثال استخداما يمكن أن نسميه موحدا بين شعراء القبائل المختلفة وخطبائها وكهانها، وإن وجدت هناك فروق لغوية يسيرة تشير إلى خلافات لهجية معينة. فالمنشئ العربي كان يعمد إلى هذه اللغة الموحدة متى أراد أن ينشيء، وقد يهملها مستعملا لهجته الخاصة عند التحدث والمخاطبة . وأوضح مثال على هذه الوحدة اللغوية هو الشعر، ولعل السبب في ذلك يعود إلى طبيعة الشعر وقيود تفعيلاته وقوافيه، إذ تقل هذه الوحدة وضوحا في النثر لعدم وجود مثل هذه القيود فيه. يضاف إلى ذلك انه لو كانت هناك لهجة منحرفة عن سائر اللهجات الصعب على منشئها إخضاعها لهذه القوانين العروضية الصارمة ، لذا بقيت لغة الشعر لغة فنية يقصدها معظم العرب قصدا (ياسين، 1980، صفحة 30).

وإن العرب في الجاهلية كانوا يعربون كلامهم رفعا ونصب وجزما، وذلك بالسليقة التي فطروا عليها منذ نشأتهم في بيئة فصيحة اللسان سليمة البيان. حتى أصبح الإعراب لديهم من الملكات الراسخة ، وقد انطبع حسهم اللغوي عليه ، وكل خلاف في النطق بهذه السليقة ينبو لسان العربي عنه ، يقول أبو بكر الزبيدي: ولم تزل العرب في جاهليتها وصدر من إسلامها ، تبرع في نطقها بالسجية ، وتتكلم على السليقة، حتى فتحت المدائن ومصّرت الأمصار ، ودونت الدواوين. فكأنما قاعدة لغوية مستودعة في أذهنهم –أصلا- يستحضرونها تلقائيا يعربون بها كلامهم إعرابا صحيحا، وما إن بدأ اللحن يدب في الألسنة ويتسع انتشاره وقف الغيورون على اللغة العربية ولاسيما اللغويين في صد هذا العدوان اللغوي (جني، 1952، صفحة 72/1).

فللمحافظة على إعراب القرآن الكريم من البواعث الأولى لوضع النظام النحوي هنا يتضح لنا أن النحو العربي قد وضع لخدمة أغراض

تطبيقية بحتة لتعليم اللغة العربية بوصفها الوسيلة الوحيدة لضبط النص القرآني وفهمه، وخير تعريف علمي وعملي للنحو هو ما حده ابن جني بقوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها" (جني، 1952، صفحة 34/1)، فهو إذا- القوانين التي تحكم الكلام العربي بحيث تكون مقياسا ثابتا لكل من يريد أن يتكلم كلاما عربيا مبينا؛ فهو العلم الذي استخرجه المتقدمون من اللغويين من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المتكلمون بهذه اللغة، وكان العرب يعظمون النحو والنحاة حتى ذهب بهم الأمر إلى تسمية كتاب سيبويه "الكتاب" لأنه لا يوجد قبله كتاب، أو هم وصفوه بأنه قرآن النحو. ومن النحاة الأوائل الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي عالج عدة نظريات تتعلق بالنحو والصرف والعروض والقياس والمعاجم والصوتيات، وقد قال عنه ابن النديم في فهرسته: "إنه كان غاية في استخراج مسائل النحو والتصحيح والقياس، وأول من استخرج العروض وخص به أشعار العرب ووضع الميزان للغة بدقة علمية"؛ حيث وزع مفردات اللغة على المخارج الثلاثة: الفاء (شفوي) والعين (حلقي) واللام (لساني)، وهي مدار المخارج الرئيسية الأصوات العربية، في معجم ذي قيمة كبيرة في اللغة العربية ولم يسبقه معاجم هندية ولا صينية ولا إغريقية بالقيمة ذاتها (النذير، 1971، صفحة 48).

ويجمع النحاة على أن النحو العربي قد بلغ ذروته على يد سيبويه تلميذ الخليل في آخر القرن الثاني للهجرة، وقد اعتمد سيبويه في دراسته الظواهر اللغوية طريقة تجمع بين الوصفية والمعيارية، ولقد لخص الرماني النحوي محتوى كتاب سيبويه بقوله: "إن فيه كل ما يؤدي إلى سلامة اللغة في ألفاظها من حركة وبناء، وفي تراكيبها من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وفي معرفة حقائقها وأسلوب الكلام على سمتها.. لذلك قال المازني: "من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي".

ويعترف اللسانيون اليوم بفضل سيبويه والعلماء العرب الآخرين وبخاصة في ميدان الصوتيات وحسب ما ذهب إليه روبينز (Robins) فإن سيبويه قد قام بوصف أصوات اللغة العربية وصفا دقيقا مستقلا، فقد نجح سيبويه وغيره من النحاة العرب في عرض كل أعضاء الكلام و

ميكانيزمات التلفظ بطريقة منتظمة، كما استطاعوا التعبير عن الفونيمات القطعية (Segmental phonemes) في اللغة العربية بمصطلحات دقيقة (حسان، 2000، صفحة 2)، أما تأثير النحو العربي بالمنطق الأرسطي فهذا أمر قد رده عبد الرحمن الحاج صالح باستنكار وتعجب فقال: "هذا زعم، وساق براهين تاريخية ولغوية تفند ذلك، كما مسح كتاب سيبويه وشروحه الخمسة التي لا تزال مخطوطات لم تنشر بعد، اعتمد عليها بألاّ دخل للمنطق الأرسطي (القرن الرابع)، وأضاف أن المنطق الأرسطي لم يظهر إلا في زمن ابن السراج، مشيرا إلى أن كتب الطبقات تنطوي على الغث والسمين، وفيها قصص للتسلية وليست كتب لغة ولا نحو، وكذلك بالنسبة لكتاب الأغاني التي ردّت معظم رواياته المكذوبة والمدلّسة (الأعظمي، 2010، الصفحات 27-42). وانتقد الحاج صالح تهافت العرب على النظريات الغربية وضرب مثلا بذهاب الطلاب العرب إلى أورزبا للحصول على الدكتوراه في البينوية التي تجاوزها الأوربيون إلى مذاهب أخرى (صالح، 2012، الصفحات 2/28-29).

لذلك فأسس الفكر اللغوي هي عربية بحتة مرجعيتها كلام العرب والقرآن الكريم الذي صقل اللغة وأضاف البلاغة وزاد اللسان فصاحة وبيانا، ثم أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ثم تفطن العرب بعد انتشار الإسلام إلى ما حولهم من الأمم فاستوعبوا آثارهم وأحاطوا بها فتفتقت أذهانهم وأنيرت عقولهم، ولا سيما بما ورد في الكتاب الذي فيه تبيان كل شيء، إضافة إلى أن العناية بالحس والتمسك به وبالمشاهدة المباشرة من جهة أخرى عند النحاة خاصة والعلماء العرب عامة كانت كبيرة جدا في زمانهم، ولم يستبقوا في ذلك في أية حضارة أخرى في القديم.. وقد أخذ الجاحظ بلا شك من شيوخه اللغويين وشيوخه المعتزلة هذه النزعة العلمية (التي تجعل من الشك المنهجي المبدأ الأساس في كل محاولة علمية خاصة بإثبات الحقائق، وقد تفطن المعاصرون الآن إلى وجود ذلك فيما كان يقوله (أي الجاحظ) وخاصة هذا النص في كتاب الحيوان 7/ 36 وبعد هذا فاعرف يقول -الحاج صالح- مواضع الشك وحالاته الموجبة له لتعرف بها مواضع اليقين والحالات الموجبة له وتعلم الشك في الشكوك فيه تعلما) (صالح، 2012، صفحة 2/95).

وكان العلماء -ولا سيما النحاة منهم- لا يرتاحون الارتياح الكامل لما يتحصلون عليه من المعطيات إلا إذا تمكنوا بالفعل من التحقيق، وذلك

بالرجوع إلى أكبر عدد من الرواة أو القراء الموثوق بهم، فإذا تأكدوا بالقرائن والعقل عامة من صحة المعطيات تقبلوا ذلك وإلا رفضوه، وهم في ذلك على درجات في التقبل وفي الرفض، وهناك شيء عجيب يجب أن نلاحظه يقول الحاج صالح وهو أن هذه العصور التي كانت كلها إبداعا واختراعا من الناحية العلمية كانت أيضا عصور التشدد لأغلب الباحثين في تقبل المعطيات أيا كانت، وتمتاز العصور التي تلتها بعكس ذلك بالتساهل العلمي والتسامح المهول عند الأكثر في تقبل كل ما يسمع وكل ما يروى، واختفاء الاهتمام تماما بالتحقيق، وهذا لا يتفطن إليه الكثير من معاصرينا (صالح، 2012، الصفحات 2/97-98).

وجانب آخر من تمسكهم الشديد بما كانوا يشاهدون أو بما كانوا ينقلون مما صح عندهم هو أنهم لا يكتفون في الاحتجاج بهذا المشاهد او المنقول بل يشترطون على الباحث أن يعتمد على المسموع كما سمعه (وهذا هو المنهج الوصفي للغة عند العرب في أول بحوثهم)؛ وصفهم لواقع اللغة من أفواه الأعراب، وفي تكلماتهم وفي تخاطبهم، وفي حكمهم وأمثالهم لذلك ذكرت هذه في القرآن الكريم مشيدا بها. «ولتعرفنهم في لحن القول» (محمد 30)، فكان هذا المنهج رافدا من روافد الفكر الغربي ينهلون منه ويخضعونه لرؤاهم الحديثة.

أما أسس الفكر اللغوي عند الغرب (اللسانيات):

يرتكز أسس الفكر اللغوي عند الغرب "على الاستقراء الموضوعي التجريبي والمنهجي؛ أي يقوم على الملاحظات والفرضيات والمسلمات، ويعنى بالحقائق اللغوية القابلة للاختيار وبالمبادئ الثابتة، ويقنن نتائجه في صيغ مجردة أو رموز جبرية رياضية؛ فليس كل ما تدرسه الفروع اللسانية المختلفة يتمتع بدرجة علمية غير قابلة للنقاش، فاللسانيات كما يقول بولينغر (bolinger) ليست كالفيزياء أو الديناميكا الهوائية (تبحث في حركة الهواء والسوائل الغازية الأخرى وهي القوى المؤثرة في الأجسام المتحركة عبر الهواء)، حيث قد يؤدي الخطأ الواحد إلى انهيار جسر أو ارتطام طائرة.. إنها اللسانيات) لم تبلغ سن الرشد بعد، الدليل على ذلك هو السيل المتدفق للمصطلحات التي لا تعمر طويلا وتموت بموت صاحبها وتدفن معه إلى الأبد" (مومن، 2008، الصفحات 6-7)، وما زال كثير من اللسانيين يستعملون مصطلح النحو (grammaire , grammar)

ويقصدون بذلك اللسانيات، فيقولون النحو التاريخي (historical grammar) تارة واللسانيات التاريخية (historical linguistics) تارة أخرى، ويستخدمون النحو الوصفي (descriptive grammar) أحيانا واللسانيات الوصفية (descriptive linguistics) أحيانا أخرى، ولكنهم مع ذلك يميزون بين اللغة الفصيحة الموروثة (النحو الذي قننها) عن كبار اللغويين والبلاغيين والأدباء وساعد (النحو) على معرفة الاستعمال اللغوي الصحيح من جهة، واللسانيات الحديثة التي تتوخى دراسة اللغات البشرية كلها كما هي منطوقة أو مكتوبة في مجال زمني معين (صالح، 2012، صفحة 99/1).

ويشير أحمد مؤمن إلى أن الدراسة اللغوية في القديم كانت دراسة معيارية غير مستقلة خاضعة إلى متطلبات بعض الفروع الأخرى كالدين، والفلسفة، والمنطق، والتاريخ، والبلاغة، والنقد الأدبي، والبيولوجيا، أما اللسانيات بوصفها علما مستقلا فقد بدأت في القرن العشرين، وهي الآن في تطور مستمر (مومن، 2008، صفحة 7)، وهذه نظرة يشوبها كثير من الدهشة والغرابة؛ إذ أن منطق الأشياء يقتضي بألّا يولد شيء في الكون من فراغ، بل من علة معينة ولا يمكن أن يكون محايدا أو مستقلا عن علة ما أو سبب يوجده أو مؤثر أو ملابسات تحيط به، فمثلا دي سوسير صاحب النظرية البنيوية في اللغة تأثر بمناهج وأفكار اجتماعية (دوركايم) وأنثربولوجية (داروين) ومنطقية (أرسطو و ديكارت) ونفسية (فرويد)...إلخ فهو لم ينطلق من فراغ، بل انطلق من مرجعيات وخلفيات أولية شكل بها نظريته هاته والتي دحضها الكثير ممن جاء بعده والرد الحاسم كان لنوام تشومسكي في نظريته التوليدية التحويلية، فمهمة اللسانيات -إذا- (نظرية كانت أو تطبيقية) لا تكمن في استخراج أحكام تتعلق بالخطأ والصواب في الاستعمال اللغوي، أو تطوير مناهج التدريس، وتيسير طرائق التعليم أو المساعدة على اكتساب كل الأساليب الأدبية والبلاغية (وإن كان من مهامها هو هذا) ولا ندري لو تُغير وجهتها وتخلو من هذه الأهداف والمهام؟! يقول: إنما تكمن في دراسة المبادئ العامة التي تنبني عليها اللغات ووصف ميكانيزماتها المتأصلة، وتشخيص الاختلافات الموجودة بينها، فالمهم بالنسبة للسانيات هو الكشف عن البني النحوية والصوتية والدلالية للغات ومعرفة وظائفها العامة فهي بهذا المنظور علم وصفي غير معياري، يهدف إلى اكتشاف القواعد المستعملة من قبل أفراد

مجموعة لغوية معينة، ولا يحاول أن يفرض عليها قواعد أخرى خاصة بالاستعمالات الصحيحة، بل يسعى كل السعي إلى إبعاد الأحكام القيمية والاجتماعية والمنطقية، بل هو علم يصف اللهجات كما هي مستعملة في الواقع، لا كما يجب أن تكون (مومن، 2008، صفحة 11). وهذه في الحقيقة مغالطات لغوية تاريخية، كيف يمكن لنا أن نتجاهل حال اللغة وواقعها التاريخي ونرمي بكل ذلك الثقل اللغوي وانشغال أصحاب هذه اللغة بها طوال حياتهم في تكلماتهم وتخاطبهم ولفتهم إلى ما هو خطأ وصواب، والبشر في حياتهم كلها يصيبون ويخطئون فترك الخطأ واتباع الصواب هذا منطق يقتضيه الواقع اللغوي، فكيف نترك اللغة سائبة دون ضوابط ودون قيود، ونترك المتكلم يتكلم بما شاء دون قصد ولا وجهة، فالعربي قديما تكلم بكلامه المعلل وعرف قصده وبنى عليه تواصله وصلته بالآخر (الخليل) وإذا اعتمدنا على هاته المقولة اللسانية في قضية غير معيارية اللغة فكيف تفهم الأجيال المسلمة حاضرا ومستقبلا قرآنها وإعرابه ومعناه؟ فتصبح بهذا القانون غير المعياري لا هم للغتها إلا التواصل الخالي من أي مدلول، فالحقيقة أصبحت واضحة في أن أصحاب هذه النظريات اللسانية وعلى رأسها البنيوية تريد أن تخالف منطق اللغة بالاتباع المطلق لما يقولونه (أي البنيويون) مدعين بأن اللغة لم تدرس الدراسة العلمية الحقيقية قبل هذا العصر وبالتالي فقد قصروا الدراسة العلمية في وصف الظواهر اللغوية كظواهر فقط (صالح، 2012، صفحة 100/1) .

معيارية النحو العربي:

يبرز الحاج صالح نظرية ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر الميلادي شبه نظرية فلسفية أطلق أصحابها عليها اسم الإيجابية (positivisme) جاءت بتحديد جديد للمعرفة العلمية وكيفية اكتسابها، وقد تأثرت العلوم الإنسانية بهذا المذهب تأثرا عميقا لمدة طويلة وامتزجت بالبراغماتية التي عرفت بين العلماء الأمريكيين، ومن تلك العلوم علوم اللسان في القارتين الأوروبية والأمريكية والتي تدعو بإلحاح إلى التمسك المطلق بالوصف للظواهر اللغوية والرفض البات لكل تناول يعتد بالمعيار اللغوي، واقتنع اللسانيون المنتمون إلى هذا المذهب بضرورة النظر في اللغة والكلام بهذا المنظور وحده (الوصف) والرفض لفكرة (القاعدة) فهذا الوصف الموضوعي للظاهرة اللغوية (وإن كانت في الحقيقة اللغة ليست بظاهرة بقدر ما هي لسان حال الأفراد والجماعات لصيقة بهم بالفطرة)، إلا

أن هذه النظرة قاصرة وجد محدودة وفيها الشيء الكثير من التعسف، وقد أجمع على ذلك أكثر اللغويين الغربيين وتبعهم في ذلك مقلدوهم من العرب إلى الوقت الحاضر رغم الرد عليهم (تشومسكي) وأرجع الاعتبار للكثير من المفاهيم النظرية والمنهجية التي نبذتها وأخرجتها اللسانيات الإيجابية من نطاق البحث مثل مفهوم القاعدة النحوية (مفهومي الصواب والخطأ)، ورد على تشومسكي ردا عنيفا كثير من البنيويين منهم أ. هيل (A.hill) في مجلة(word، 17، 1961 ص 1-11) في مقالته " Grammaticality" متهما إياه بأنه يحاول الرجوع إلى الوراء بإقرار مفهوم القاعدة النحوية؛ لأن القاعدة عندهم تفرض معيارا وتفضله على معيار آخر وهذا تدخل غير علمي في ظنهم (صالح، 2012، الصفحات 246-245/2).

فأما ما يخص النحو العربي فقد حكم عليه بعضهم أنه معياري محض بهذا المعنى السلبي، ووصفوا بذلك كل مواقف النحاة لقدامى واستدلوا على ذلك بقول سيبويه وغيره بأن هذا جيد أو حسن وذاك قبيح وأن هذا جائز وذاك لا يجوز، ولذلك يمكن أن يعد علما من الناحية الموضوعية بل هو نحو تعليمي كما هو النحو التعليمي في سائر اللغات، وليس الأمر كذلك أبدا، فقد تأثر هؤلاء بالبنيوية إلى أبعد حد ولم يحاولوا أن ينظروا فيما تركه لنا العلماء القدامى، وتعسفوا باتخاذهم المذاهب الحديثة مبدأ ومنطلقا وحكما على كل شيء، ولقد تأثروا بالنظريات المادية التي راجت في الأوساط الغربية، فقوانين التطور اللغوي ليست هي قواعد نحوية -كما يقول الحاج صالح- بل هي قوانين مستخرجة من دراسة الواقع القديم والحديث كما هو، ويتصف النحو الذي ظهر قبل ذلك بفرض معيار لغوي معين، والعلم الموضوعي لا يفرض شيئا بل يكتفي بمشاهدة الواقع وإثبات الثابت فيه بإلقاء السؤال الوحيد، كيف يحصل ذلك لا لماذا يحصل؟، فهذه في الحقيقة نظرة جد محدودة، أما فيما يخص الغرض من الوصف واختيار معيار معين فليس هو عرضا صدر من العلماء ولا اختيارهم وحدهم بل هو راجع إلى المجتمع وما يريده من البقاء كمجتمع له خصوصياته، ثم ليس من لغة في الدنيا إلا ولها معيار مادام هناك جماعة من الناس ينطقون بها، ويتساءل الباحث هل من لغة في الدنيا لا يخضع الناطقون بها لما تواضع عليه المجتمع الذي ينتمي إلى هذه اللغة؟ وهل هذا

المتواضع عليه من نظام نحوي وصرفي ومعجمي إلا المعيار الذي اختاروه وتوارثوه؟ (الجاسم، 2007، صفحة 26).

ويظهر للمتتبع أن القاعدة المعيارية بهذا المفهوم كانت في أذهان النحاة من غير أن يستخدموا المصطلح (النحوي)، "فإنهم حين ينظرون أو يحللون الكلام يكون في وعيهم مجموعة من ضوابط النظام التركيبي التي استخلصوها بالنظر والتأمل في كلام العرب المحتج به، ونلمح هذا الأمر في بدايات الدرس النحوي كما ورد في موقف عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي من قول الفرزدق :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحة أو مجلّفا

لقد استوقفته تجلف" بعدما استحضر مجموعة الضوابط التركيبية التي في ذهنه، ولما لم يتمكن من توجيهها سال الفرزدق بقوله: "علام رفعت مجلّف؟، فأجابه الشاعر: على ما يسوؤك وينوؤك... وهكذا جاء اعتراض الحضرمي على الفرزدق بفضل القواعد النحوية التي استخلصت من كلام العرب المطرد. وهكذا استخلص النحاة معظم القواعد أو الأحكام التي تضبط النظام التركيبي من الظواهر المطردة فيه، وقد وسع النحويون الدلالة فأرادوا بها أحيانا ظواهر غير مطردة؛ وذلك جعل بعضهم من تلك الظواهر قانونا أو معيارا صالحا للقياس عليه، كأن يقال في باب الأداة (في) إنها تأتي للظرفية والمصاحبة والتعليل والاستعلاء.. وأجاز بعضهم أن تأتي زائدة من غير تعويض" (صالح، 2012، الصفحات 246/2-247).

لقد اعتنت أكثر من أمة بمعيار لغتها، ولم تكتف بوصف التنوع الذي يعتريها في زمان معين، وهذا الاعتبار يمكن أن يكون علميا بالدرجة الأولى، ويعطي الحاج صالح مثالا على هذا التناقض الذي وقع فيه علماء الغرب ومن تبعهم من العرب؛ "فالنحو الذي وصفه العلماء الهنود للغتهم المقدسة (السنسكريتية) أربعة قرون قبل الميلاد، قد أجمع العلماء ومن يوم اكتشافهم لهذا النحو في القرن التاسع عشر حتى اليوم، أنه علم موضوعي اعتمدوا في البحث فيه على هذين الشرطين الضروريين لكل علم تجربي الاعتماد على وسائل موضوعية لمشاهدة الواقع، وعلى وسائل عقلية دقيقة لتحليل المعطيات مع لجوئهم إلى الأحكام التقريرية زيادة على الوصف،

وبذلك توصلوا إلى تلك النتائج العلمية التي أعجب بها كل لغوي في زماننا، رغم أن غرضها هو المحافظة على المعيار، ولذلك كان ينبغي أن يراجع اللغويون الإيجابيون والبنيويون نظرتهم إلى العلم وما يجب أن تكون عليه أوصافه، ومع ذلك فقد استمروا في اعتقادهم الراسخ بأن البحث من اجل البحث هو وحده علمي كما كان يعتقده الفلاسفة قديما، وأن كل ما له هدف انتفاعي من البحوث فليس بعلم، ونرجع فنقول فيما يخص معيار العربية – يقول الحاج صالح-بأنه لم يكن معيارا تحكميا وذاتيا؛ إذ أن مرجعه الموضوعي هو لغة القرآن ولغة العرب الناطقين بها قبل ظهور الإسلام وبعده ممن لم تتغير لغتهم، ولم يكن هذا المعيار لغة فئة طبقية منهم كما كان معيار النحوي الفرنسي (Vaugelas) في القرن السابع عشر، ثم إن اللغات التي اختصت بها قبيلة من قبائل العرب (بالمفهوم القديم) أي كل التنوعات اللغوية اللهجية وغير اللهجية كانت تعتبر من المعيار (أي فصيحة)، ثم حدد النحاة معيار العربية بحدود موضوعية؛ فهي لغة قوم معروفين تاريخيا وجغرافيا، ولغة نص هو القرآن الكريم الذي يعدّ المرجع الأول لمعيار العربية، لذلك رشح الله سبحانه وتعالى هاته اللغة لتحمل القرآن كما جعل القرآن حجة لها بالدرجة الأولى" (صالح، 2012، صفحة 247/2).

فكل حكم من ذلك فمرجعه سلّم الكثرة والقلة الذي اعتمدوه؛ فالمتتبع للكلام العربي في زمان الخليل وسيبويه وأتباعهما يلاحظ أن النحوي يكتفي فقط بتسجيل: أن هذا الضرب من الكلام اطّرد اطّرادا كاملا في كلام كل العرب أو أكثرهم، وأن هذا الآخر لم يطّرد أو كان تحليلا، وعندما يكون فيه أكثر من وجه يصفون الكثير منه عربي جيد إذا كان له نظائر، أما إذا قلّ أو يكاد لا يعرف مع خروجه تماما عن بابه فهذا هو الذي يصفونه بأنه قليل، رديء، قبيح أو شاذ إذا خالف نظائره (صالح، 2012، صفحة 248/2)، أما إذا لم يسمع من عربي موثوق بعربيته يكون حينئذ خارجا عن الاستعمال وهو الذي يقال عنه ليس من كلام العرب، والجدير بالملاحظة أن الاستحسان النحوي مثل سيبويه، واستقباحه لشيء هو، في الواقع، مطابق لموقف الناطقين أنفسهم بدليل قولهم عن كل ما عرف عندهم بأنه عربي وهذا من كلامهم وكل هذا من كلامهم، وأما ما رفضوه فهو دائما لم يكن من كلامهم؛ فهذا وحده المحكوم عليه عنده بعدم جوازه، وإذا كان قبيحا عند النحوي فلأنه مخالف القياس لغتهم مع امتناع كل العرب من

استعماله أو مع استكراه أكثرهم لـه وعدم إقبالهم عليه، ولا يرفضون شيئا مما أجمعوا على سماعه، فلا يتجرأ النحاة على مخالفة عامة العرب، فقد قال سيبويه : فهذا أمر النكرة وهذا أمر المعرفة فأجره كما أجروه، وضع كل شيء في موضعه، وقال أيضا فيما يخص التراكيب الخاصة التي تؤخذ كما هي لا يجوز تغييرها فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجزه كما أجازوا، فهذا الذي يسمع ويحفظ ولا يقاس عليه لأن له نظائر قلائل من بابه، فالنحاة شديد و العناية به، لأنه يكون جزءا كبيرا من اللغة، فالذي كان يهدف إليه النحاة من كل هذه الأحكام والأوصاف ليس هو تفضيل طريقة في الكلام على أخرى بإخضاعها لحدودهم وأقيستهم التي وضعوها أو منعوها بل إثبات الطريقة التي اجتمع العرب على استعمالهم إياها فيما يخص كل نحو من نحو العربية فهل هذا هو إخضاع الواقع لحدودهم فيما يخص عصر سيبويه وشيوخه كما يدعي المعاصرون؟" (صالح، 2012، صفحة 249/2).

أما إدّعاء الاستقراء الناقص –يقول الحاج صالح-: "فإن استقراءهم كان في الواقع إحصاء لكل العناصر الواردة في عينة كبيرة جدا، تمثل ما سمع وما دون بالنسبة لكل عنصر وجد فيه الفصحاء من العرب ووجدت فيه جماعة من النحاة، ثم هذا ليس استقراء لنحوي واحد بل هو مجموعة الأعمال الاستقرائية التي قامت بها الأجيال من النحاة إلى غاية سيبويه، وربما كان أيضا أكثر علماء العالم على مر الأيام جمعا واستقصاء المعطيات اللغة، وبالتالي لم يكن استنباطهم الأصول اللغة إلا موضوعيا لأنه استنباط من الواقع المشاهد لا من حدود ومعايير مسبقة، وقد بنوا هذه الموضوعية على صحة المعطيات زيادة على ضخامة حجمها، ومع ذلك فقد اتّهم اللغويون العرب بانشغالهم فقط بإصدار الأحكام على أساس الصواب والخطأ وهو أسلوب غير وصفي بل هو تقريري، ثم القول باستحالة الاستنتاج ما هو كائن لما سيكون، هو تجاهل تام لمفهوم الاحتمال العلمي؛ فالاستقراء العلمي بإثباته للعلاقة المتكررة غير المتخلفة بين ظاهرتين يستنتج منه الاحتمال الكبير جدا لوقوع هذه العلاقة في المستقبل، ثم إن الصواب والخطأ يقال بالضرورة في ميدان القيام بأي عمل، والعمل العلمي منه أخص لتحقيق غرض ما" (صالح، 2012، صفحة 250/2)؛ "فالعمليات الحاسوبية والرياضية هي عمل بني على العلم وفيه كذلك الخطأ والصواب، فقد يصيب فيه صاحبه ويخطئ، وأما في اللغة فبما أنها وضع

من أوضاع المجتمع فلها نظام خاص بها متواضع عليه (هذا إذا سلمنا بنظرية التواضع والاصطلاح في اللغة على الإطلاق)، وكل ما يتواضع عليه فهو يحتمل الخطأ والصواب ولا أحد يقول أنه يتقن استعمال لغة من اللغات إلا إذا احترم معيارها وخضع لما يتطلبه هذا المعيار المتواضع عليه مسموعا ومقيسا، فاللغة لها نظامها الخاص كالعقد فإذا انفرطت فيه حلقة سقطت جميع الحلقات الأخرى، فهناك عبارات صائبة وأخرى غير صائبة، والأولى هي التي تنتمي إلى هذا الكيان اللغوي" (صالح، 2012، صفحة 251/2) .فالموضوعية العلمية تكون هنا في مطابقة الحكم التقريري لما يتطلبه العمل من الإتقان حتى يتحقق الهدف وهو في استعمال العربية، الإتيان بما هو من كلام العرب، "وهذه العبارة القديمة هي عبارة علمية مائة بالمائة –كما يقول الحاج صالح-؛ لأن انتماء الشيء إلى مجموعة في الرياضيات -مثلا- هو تحديد موضوعي له، وهؤلاء العرب هم الذين نزل القرآن بلغتهم ولم تتغير لغتهم في التخاطب العفوي، وليس صفاء اللغة هو المطلوب إنما أن يكون الكلام من كلامهم مهما كان، إن النظر الممعن في مختلف العلوم يفضي إلى التمييز بين ما هو بحث يتناول الظواهر وأحوالها وتحولاتها وإثبات الثابتة منها، وآخر يتناول الإجراء العمليات معينة وإحكامها وضبطها. أما التمييز بين العلوم التجريبية والعلوم العقلية والغلو في تقديم التجربة على العقل أو العكس فقد دقق فيه علماء الابستمولوجية الحديثة فقسموا العلوم إلى ما يخص الظواهر لوجود التجربة والعقل فيها معا، والعلوم التي تهتم بضبط الإجراء وتحديد الأنماط الإجرائية" (صالح، 2012، صفحة 251/2)، لذلك فهي عقلية علاجية وقد يجري استعمالها كأدوات في أكثر العلوم وليس ذلك تطبيقا لأنها تصبح عند ذلك أدوات أساسية للبحث العلمي لا يستغني عنها، "فالبحث عما يعصم عن الخطأ فيها هو من بعض أهداف هذه العلوم، ولهذا يقال: إن المنطق معيار لتجنب الخطأ في الأحكام ويقال إنه معيار يعصم المفكر من الخطأ، فللنحو والعلوم، والعلوم اللسانية عامة جانب كبير من هذا لأنه يضبط بحدوده طريقة الكلام بلغة من اللغات أي بمعيار لغوي معين، ومن جانب آخر فالحدود هي أيضا قوانين استنبطت من الواقع؛ فمن هذا الجانب يكون النحو من علوم المشاهدة للظواهر، ويجمع بينه وبين علوم اللسان جانبان هما: ما هو من ظواهر الكلام المشاهدة من جهة، وبين الضبط لمجاريه للتمييز بين

صوابه من خطئه من جهة أخرى؛ فهو وصف وإجراء وهو منظور الخليل وسيبويه وهو دقيق جدا" (صالح، 2012، الصفحات 2/251-252).

النحو العربي هل هو نظرية أو حقيقة علمية؟.

لقد اعترض بعض المشتغلين بالدراسات اللغوية على الاعتداد بالاستقراء والمنهج العلمي مع رفض التفسير، أي عدم ذكر العلة الغائية، وقد تحصن هؤلاء الدارسون بما جاء به تشومسكي من الاعتداد بالتفسير في منهجه التوليدي، ونقف هنا على فارقين: بين النظرية وبين الحقيقة العلمية من حيث كون النظرية اجتهادا مصدره الحدس، وكون الحقيقة أمرا قائما على الملاحظة والاستقراء والمقارنة والاستنتاج.

يقول تمام حسان: "إن موقف الباحث اللغوي من اللغة كموقف الباحث في تشريح لجسم الإنسان؛ فهو يلاحظ أجزاءه وطرق تركيبها وعلاقة كل جزء منها بالآخر وموضعه من هذه المنظومة الجهازية، ثم هو شبيه كذلك بموقف الباحث في وظائف أعضاء هذا الجسم؛ حين تصل به الملاحظة كذلك إلى أن الجهاز الهضمي يؤدي وظيفة الهضم، وأن الجهاز الإفرازي يؤدي إلى وظيفة الإفراز، وأن الجهاز العصبي يؤدي وظيفة الإحساس؛ أي هي وظائف وضعت في الجسم ليؤدي هذا الكائن الحي ما أنيط به في هذه الحياة؛ أي ليحيا بها ويعيش؛ فالباحث –إذا- مثل هذا البيولوجي شخص الأعضاء وعرف لكل عضو (جهاز) وظيفته الأساسية، ولا يمكن أن يحل جهاز محل جهاز آخر؛ فكذلك اللغة هي عناصر متماسكة فيما بينها دالة على قوائم من الألفاظ، لكنها إذا تراصت فيما بينها وتلاحمت أدت إلى تبليغ يريده المتكلم لسامعه ومخاطبة؛ لأن كلمات اللغة قد بدأت مادية، فمثلا في اللغة العربية استمد العربي لغته من الإبل والصحراء والرمال والوحوش الضارية والرياح العاتية وخرير المياه ... إلخ، حتى أنه حاكي الطبيعة واصطلح للغته بها؛ أي أن موقع الكلمة في الجملة كموقع الجهاز في الجسم لكل له دوره ولا يوجد مثلا عدم تطابق بعض أعضاء الجسم خلقة هذا الإنسان، لأن النقص في الخلقة أو الزيادة أمر موكل للخالق وحده وتلك هي حكمة لا يعلمها إلا هو، فما بالك باللغة التي فطر الناس عليها بمقدور جهاز قادر على الترجمة بكلمات" (اللطيف، 2006، صفحة 25)، ومهما يكن فاللغة شيء وجسم الإنسان شيء آخر فلا شبه مقارنة مع العلم (وأن كل شيء خلق لما يسّر له). فتمام حسان نراه من هذا التوضيح

والتمثيل يتأثر جدا بنظريات الغرب ومناهجهم وتطبيق المنطق على اللامنطق والإيجابي على السلبي أو العكس، ولكل له رأيه ونظرته، لكن أن نخلط التبر بالتراب ونحصل على ذهب فهذا أمر في غاية العجب.

فالملاحظ أن علماء اللغة العرب المحدثين يحتفلون احتفالا كبيرا بما يقدمه علماء اللغة في أوربا وأمريكا على حين يغفلون الدور الذي قام به نحاة العربية وتجربتهم في دراسة اللغة ويهملون ذلك إهمالا معيبا، في الوقت الذي يتحدثون فيه عن تجارب الأمم المختلفة، وإذا أشار بعضهم إلى التجربة العربية فإن إشارته تكون موجزة مقتضبة إن لم تكن مضللة في كثير من الأحيان (اللطيف، 2006، الصفحات 26-27)، لذلك ينساق الكثير من المحدثين العرب وراء تلك المناهج المضللة بدعوى الموضوعية العلمية والإيجابية ونسوا بأن كثيرا من النظريات قد بطل مفعولها سواء أكانت على مستوى العلوم التجريبية أم على مستوى العلوم الإنسانية، فليست غاية النحو هي معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم فحسب؛ ولكنه يعيننا في تكوين التراكيب الصحيحة والفقر المترابطة الأجزاء وبناء الكلمات اللغوية وتصريفها وبيان علاقاتها وتماسكها ببعضها؛ وإن الباحث في النحو العربي دائما يجد نفسه مدفوعا إلى النظر والتفتيش في كتاب سيبويه بوصفه أول أثر نحوي باق يمثل جهود المراحل الأولى، بل يمثل نضج الفهم النحوي الراشد الذي يعني بتمييز التراكيب وكشف خصائصها وتواؤمها مع ملابساتها، فسيبويه -كما يقول الشاطبي- "وإن تكلم في النحو، فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني" (الشاطبي، الصفحات 4/115-117).

فليست غاية النحو -إذا- وما يظنه الكثير هي معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم وإن كان المتبع لتحديد غاية النحو يلحظ أن النحاة المتأخرين هم الذين يجعلونه لتمييز صحيح الكلام من فاسده، فعلى حين كان القدماء يطلقون النحو على ما يرادف علم العربية فالنحو إذا هو أكبر من هذا المفهوم الضيق؛ إذ هو العربية كلها، وهو سمت انتحاء كلام العرب في تصرفه كما حده ابن جني.

ضرورة العودة إلى النحو بوعي جديدة:

ليس المقصد من هذا العنوان إضافة ثوب جديد معاصر أو إسقاط بعض الآراء الحديثة أو نقول من وجهة أخرى أن "النحو العربي فضفاض يتسع لاستيعاب كل وجهات النظر المتعاقبة في البحث اللغوي أو نصم آذاننا وتكتفي بما لدينا عن كل الدعوات الجديدة في مجال البحث الحديث، إن النحو العربي قديم هذه حقيقة، موضوعي، وهذه حقيقة علمية، مرتبط بالفصحى التي فُقد لها في مبدأ نشأته ومراحل اكتماله، وهذه حقيقة علمية أخرى، والحاجة إليه باقية ما بقيت الفصحى التي فُقد لها، ومستوى العربية الفصيح برغم كل شي يعيش بيننا في مظاهر مختلفة، فتكون العودة الواعية إلى النحو العربي القديم دائما ضرورية، ومهما ألبسنا النحو القديم ثوب الجدة والمعاصرة فلن يغير ذلك منه شيئا ما دام أسلوب تناوله لا يتغير في سياقه وظروفه الخاصة" (اللطيف، 2006، صفحة 29). ثم إن المتكلم له موقف من اللغة في الاستعمال لها فهو يراعي المعايير الاجتماعية المعنية يطابقها في هذا الاستعمال وإلا استنكرت عليه جماعته اللغوية فكذلك الحال للعربي القديم مع سليقته، والنحوي الذي قعد لهاته السليقة، ومن ثم يصطبغ نشاطه اللغوي بصبغة ظاهرة الصوغ القياسي، وتلك الظاهرة تبدأ عند الفرد في طفولته وتسري معه مادام يستعملها؛ فلا يستطيع المرء أن يستخدم اللغة دون الرجوع إلى صيغ وتراكيب سابقة، وفي المواقف الجديدة نجد المرء موكولا لا إلى ذاكرته اللغوية فحسب بل إلى قدرته اللغوية على الإنشاء كذلك، ومن هنا تصدق مقولة: (أن العربي إذا سمت فصاحته وجادت قريحته ارتجل وقال ما لم يسبقه إليه غيره)، ولسنا نفعل في كلامنا اليومي أكثر من تطبيق قاعدة الصدغ القياسي (فالنحو قياس يتبع كما قال الكسائي) فنحن نقيس الصيغ والجمل التي ننطقها على النماذج التي سمعناها أو تكلمنا بها، ومن أهم الوظائف النحوية للصوغ القياسي تكوين الجمل. أما من حيث الصيغ الصرفية فالمتكلم ذو الدربة يبني صيغه في القوالب التي عرضها من قبل، وإن لجأ إلى الصيغ السماعية عند الحاجة إليها، فكلنا يتبع القياس حين يتكلم، لقد كانت دراسة اللغة العربية تقوم في بادئ الأمر على تلقي النصوص من أفواه الرواة الثقات ومشافهة الأعراب الفصحاء، فكان ثمة مجال للاستقرار واستنباط القاعدة من تقصي سلوك المفردات والتراكيب والعبارات، ومن ثم نرى الدراسات العربية الأولى تتسم بالوصف وتؤجل إلى حد ما المعيار حتى انقضت عصور الاحتجاج فوجد

النحاة أنفسهم وجها لوجه مع تجربة جديدة هي أن يقعدوا في اللغة دون الاعتماد على روايات جديدة؛ لأنه قد اكتملت لديهم المدونة العربية أضف إلى ذلك المحجة الكبرى القرآن الكريم (حسان، 2000، الصفحات 39-34). ومن هنا تلح الحاجة اللغوية إلى العودة إلى ما عمله النحاة وما بذلوه من جهد في احترام قواعدهم وقوانينهم النحوية والصرفية والبلاغية ليستقيم مرة أخرى عود اللغة العربية الذي بدأ يذبل إذا لم نقل إنه قد ذبل فتحامته عيدان صلبة دخيلة وأصابته بالعور بل بالعمى، وذلك بتغيير الطرق البالية التي يتعلم بها تلاميذنا الصيغ الصرفية والتراكيب النحوية بتقنيات جديدة تبشر ولا تنفر، وتيسر ولا تعسر، لتعود الملكة اللغوية إلى عقر دارها كما كانت عليه في القرون الأولى ويعود رونق العربية إلى مجده التليد لتتبوّأ هاته اللغة المكانة المرموقة بين ظهرانينا.

المكون اللساني الحديث:

إن الغرض من هذا البحث هو التعريج على اللسانيات في تأصيلها وتطورها، وبالدراسات اللغوية المختلفة التي مهدت لها السبيل وجعلتها علما قائما بذاته، "فاللسانيات كباقي العلوم الأخرى تنهل من منابع الدراسات القديمة ولا يمكن أن نستغني عنها أبدا (ولو كانت بديلا لعلوم العربية كما يروج له البعض المغرض)، وهذا ما نلاحظه عند بعض الباحثين المحدثين الذين كتبوا الكثير في اللسانيات وطوروا مناهجها وتطرقوا إلى النظريات القديمة وحاولوا إحياءها، وإعادة صياغة بعض جوانبها، وكما هو شائع بين أوساط الدارسين للغة، فإن اللسانيات تعد الدراسة العلمية للغة)، وإن أول استعمال لكلمة لسان هو القرآن الكريم، فقد جاء بمعان كثيرة منها: معنى آلة النطق ومعنى اللغة، ومعنى الكلام، ومعنى الأسلوب في آيات متعددة كما تواتر في الدراسات التراثية وقد ذكره الإمام الشافعي وابن خلدون وغيرهما، أما لدى الغرب فقد عرف هذا المصطلح في القرن التاسع عشر 1833 كأول استعمال للفظ بصيغة الجمع لسانيات والتي تحمل ثلاثة مورفيمات (لسان، يّ، آت) فهي تعني في الجانب الاصطلاحي (linguistique) حسب مونان (mounin) العملي والعلمي علم استقرائي موضوعي تجربي ومنهجي؛ أي يقوم على الملاحظات والفرضيات والتجارب والمسلمات (مثلها مثل اللغة العربية قديما، فهي تعنى بالحقائق اللغوية القابلة للاختبار، وبالمبادئ الثابتة تقنن نتائجه في صيغ مجردة أو رموز جبرية رياضية، وإن كان هذا الكلام لا

يختلف فيه اثنان، فليس كل ما تدرسه الفروع اللسانية المختلفة يتمتع بدرجة علمية غير قابلة للنقاش، وقد وضح ذلك بولينغر (bolinger)، وما يستقطب انتباه الدارسين اليوم هو أن إشكالية المصطلح لا تزال قائمة في الوطن العربي حتى الآن، وذلك بدءا من كلمة لسانيات التي قال عنها تمام حسان في الندوة التي عقدت في تونس فيما بين 13 و19 ديسمبر1978 أن الاتفاق بين المشتغلين بالدراسات اللغوية على تسمية علم اللغة باسم اللسانيات ومن المصطلحات التي ترادفها علم اللغات، علم اللغات المعاصر، علم اللغة الحديث، علوم اللغة، علم فقه اللغة، علم اللسان، الدراسات اللغوية الحديثة، اللغويات، اللغويات الحديثة، الألسنية، الألسنيات..إلخ" (مومن، 2008، الصفحات 2-3)، لقد مُكّن للسانيات أن تدرس لغات معينة أو بعض الطائلات اللغوية وذلك مثل اللسانيات الهندية الأمريكية واللسانيات الجرمانية واللسانيات الرومانسية واللسانيات السامية، واللسانيات الهندوأوروبية... الخ، وعلى الرغم من تعدد الفروع اللسانية فإن الدراسات اللغوية التي ظهرت منذ القديم إلى يومنا هذا قد مرت بمراحل ثلاث: النحو التقليدي واللسانيات التاريخية والمقارنة، واللسانيات الآنية كما ورد في ثنائيات دي سوسير، ولا وجوب في التفصيل في هذا الأمر بقدر ما تعنينا مهمة اللسانيات في كونها لا تكمن في استخراج أحكام تتعلق بالخطأ والصواب في الاستعمال اللغوي أو تطوير مناهج التدريس وتيسير طرائقه أو المساعدة على اكتساب الأساليب الأدبية والبلاغية (وإن كان هناك نظرة جديدة رآها الدكتور الحاج صالح صاحب نظرية الذخيرة العربية إلى أثر اللسانيات في التعليم والتعلم، وإنما تكمن في دراسة المبادئ العامة التي تنبني عليها اللغات، فالمهم بالنسبة للسانيات هنا هو الكشف عن البنى الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية اللغات ومعرفة وظائفها العامة فهي بهذا وصفية غير معيارية، وجاءت نظرية التغير اللغوي: أن اللغة كائن حي يخضع لنواميس التطور، وأن علماء اللسانيات التاريخية أولوا اهتماما كبيرا باتجاهات هذا التغير وأسبابه وبهذا ظهرت عدة نظريات تفسيرية (سوسير، 1984، صفحة 14).

مادة اللسانيات ومهمتها :

بعدما قدّم دي سوسير لمحة عن تاريخ اللسانيات تطرق إلى الحديث عن مادة اللسانيات ومهمتها، وعلاقتها بالعلوم الأخرى فقال: "إن مادة اللسانيات تشمل كل مظاهر اللسان البشري سواء تعلق الأمر بالشعوب

البدائية أو الحضارية، أو بالعصور القديمة أو بعصور الانحطاط، وفيما يخص مهمتها فقد لخصها في ثلاث نقاط:

أ- تقديم وصف لجميع اللغات وتاريخها بالإضافة إلى سرد تاريخ الأسر اللغوية وإعادة بناء اللغة الأم (اللغة العربية مثلا مبنية بناء محكما ثابتا بقواعده وأركانه لا تهده اعتى رياح منذ خمسة عشر قرنا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها بإذن الله.

ب- تحديد القوى الكامنة المؤثرة بطريقة مستمرة وشاملة في كافة اللغات، واستخلاص القوانين العامة التي تتحكم في كل الظواهر التاريخية الخاصة.

ج- تحديد نفسها والتعريف بنفسها أما عن علاقة اللسانيات بالعلوم الأخرى فيرى دي سوسير أنها تربطها روابط قوية ببعض العلوم كالأنثروبولوجيا، وما قبل التاريخ والأثنوغرافيا، والفيلولوجيا، وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، لأن كل هذه العلوم تعتمد اعتمادا كبيرا على اللغة وتستفيد منها" (مومن، 2008، صفحة 84).

بدأ هذا المكون اللغوي الحديث اللسانيات وبدأت مفاهيمه وتصوراته تروج، وتنتشر في البلدان العربية، وبدا الناس ولاسيما علماء اللغة يتساءلون يومئذ عن جدوى هذه المفاهيم إلا أن أكثر هذه المفاهيم لم تعرف بعد على حقيقتها، بل لم يطلع أكثر الناس بعد على تطورها وكثرة الآراء والمذاهب التي أثارتها وما الذي فيها قد انزوى او زال لتغلب مذهب جديد عليها، وما الذي ثبت بعد التجدد، ثم أهم سؤال يطرح إزاء هذا الأمر الطارئ هو ما شأن العلوم اللغوية في الآونة الأخيرة؟ وهل تأثيرها على المثقفين العرب يعتبر مساسا بالأصالة؟ فهذه التساؤلات كلها حاصلة بالفعل لكنها طرحت بصورة سطحية لم تراع فيها ما تقتضيه الموضوعية العلمية، "فأما الأصالة فإننا -يقول الحاج صالح– لا نشاطر نظرة الكثير من المثقفين عندما يقابلونها بالحداثة أو المعاصرة، فإن الأصالة تقابل في الحقيقة التقليد أيا كان المقلد المحتذى به سواء أكان علماء العرب القدامى أم العلماء الغربيين؛ إذ الأصيل لا يكون نسخة لغيره فالأصيل هو المبدع الذي يأتي بشيء جديد لم يسبق إليه مهما كان الزمان الذي يعيش فيه، والأصالة في زماننا تقتضي الامتناع من تقليد الغربيين اعتقادا الحقية فيهم من غير نظر ولا تأمل في الدليل ولقد أفاض فيها الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات

الكثير، وهذا لا يعني أن الإنسان مجبر على ابتكار جميع ما عنده فإن هذا يستحيل فالقاعدة أن اللاحق يأخذ من السابق وأن بني البشر نسخة من بعضهم فذاك يعطي هذا لكن تختلف الأفكار والمشارب والآراء لأنه لا يوجد في الكون عنصران نسخة واحدة متطابقة؛ أي أن هذا الإنسان يرتقي دون أن يراعي ما ابتكره الآخرون الذين سبقوه أو في عصره، والعلم بهذا الاعتبار هو أحوج الأشياء إلى التفاعل والتداخل والأخذ بما يأتي به الآخر، إلا أن الأصالة في هذا الأخذ تكمن في عدم الاطمئنان مقدما وقبل النظر إلى كل ما يصدر من الغير حتى يقوم الدليل الذي يحمل الإنسان بل يجبره على تقبل أقوال غيره" (صالح، 2012، الصفحات 1/11-12)؛ "وإن الكثير من البحوث -يقول الحاج صالح- التي يجريها الآن اللغويون العرب، وكذلك البحوث التي يجرونها على محتوى التراث اللغوي تتصف في نظرنا بهذه الهنات:

أولا: "التبني بدون نظر سابق لما جاء من الغرب من الأقوال والمذاهب اللغوية بدعوى أن هذه الأقوال هي آخر ما توصل إليه العلم الحديث، وأن الباحثين العرب لم يبلغوا بعد مستوى الاجتهاد، فإن الأفكار التي تصلنا من الغرب في اللغة وظواهرها هي وليدة هذا العصر ثم هي من جنس الأفكار التي تخص علوم الفيزياء والكيمياء والأحياء وغيرها من العلوم التجريبية التي تقدمت في أيامنا التقدم المهول (يريد الغرب ربط اللغو بهذه العلوم، والفرق كبير بين الأمور المادية الخاضعة للتجربة وبين اللغة التي هي ظاهرة طبيعية لصيقة بالإنسان)، ويضربون المثل بالمقطع ومفهوم المصوت القصير والمصوت الطويل وغير ذلك، وقد أثبتت تكنولوجية اللغة أن المقطع مثلا لا وجود له في الكلام العادي إلا في حالة انعزال المقاطع بعضها عن بعض، أما في داخل مدرج الكلام فلا وجود له (لذلك عزف الباحثون العرب قديما عن التطرق إلى المقطع لعدم وجوده في مدرج الكلام).

ثانيا: قد يؤدي هذا القصور وقلة الإلمام بكل ما يجب العلم به إلى التعصب لمذهب غربي واحد كون هذا الباحث قد تخرج على يد ذلك العالم الغربي صاحب المذهب المعني به، فلا يريد به بديلا ويضرب الحاج صالح مثالا على كثير من الذين يتتلمذون على أستاذ عرف بمذهب خاص ثم يرجعون إلى بلادهم محاولين تطبيق تلك الأقوال والأفعال التي جلبوها معهم من الغرب، وعلى هذا الأساس يجب على كل باحث نزيه أن يبحث

عن محتوى البنوية من أين جاءت؟ وكيف نشأت؟ وما هي الأسس المنهجية والعلمية التي بنيت عليها؟ ولماذا تدعو إلى تبني تلك الأفكار؟ ثم ما هي المذاهب التي ظهرت بعدها وفيم نقضتها؟ ثم فيما هي محقة وغير محقة؟.

ثالثا: وصفة سلبية أخرى هي تجاهل بعض الباحثين للتراث العلمي العربي في ميدان اللغة وخصوصا ما اختص به العرب دون غيرهم وما أبدعوه من المفاهيم ولم يوجد ما يقابله من التراث الفكري اليوناني اللاتيني ولا في المذاهب اللغوية الغربية الحديثة وهذا التجاهل ناتج بالطبع عن جهل لجوهر المفاهيم فما لم يثبته الغربيون للعرب فلا قيمة له في نظر بعض المحدثين العرب، معتمدين في ذلك على ما يقوله فلاسفة الغرب مثل أوجست كونت الفرنسي الذي ادعى في القرن الماضي أن الفكر الإنساني يتطور على خط مستقيم من الفكر الديني إلى الفكر الميتافيزيقي إلى الفكر الإيجابي في العلمي في نظره، وهذا كلام ساذج كل السذاجة وقد دحضه أكثر من واحد في زماننا" (صالح، 2012، صفحة 13/1)، "والأخطر من هذا هو تهجمهم على أولئك العلماء الفطاحل المبدعين والحط من قيمة ما قالوه، وانتقادهم الانتقاد غير الموضوعي للخليل وسيبويه وغيرهما ومن جاء بعدهما؛ فالخليل وسيبويه لا ينطلقان في تحليلهما للكلام من أي افتراض بل من الواقع المحسوس، ثم إنهما لا يقصدان من هذا التحليل الوصول إلى الوحدات التي يتألف منها اللسان وحصرها ثم إظهار نظام التقابل الذي تنتمي إليه، فكان اللسان في هذا التصور هو مجرد آلة.. فالنحاة العرب لم ينظروا إلى اللسان في ذاته بل نظروا إلى تصرف الناطق بمبانيه وتفريعه، فاللسان لا يهمهم بقدر ما يهمهم ما يفعل به مستعمله وكيف يتوصل إلى أن يعبر بالمتناهي من الألفاظ عن اللامتناهي من المعاني كما يقول اللغوي الأمريكي تشومسكي، فقديما استعمل علماء العرب تسمية علم اللسان للدلالة على كل دراسة خاصة باللسان، تمييزا لها بما هو خارج عنها من علم أصول الفقه وعلم الكلام وعلم الحديث وعلم المنطق وعلم الحساب والفقه التفريعي وغيرها من فنون المعرفة، كما استعملوا أيضا عبارة علم اللسان العربي للدلالة على هذه الفنون، وكان العلماء الأولون: أبو عمرو بن العلاء وأصحابه والخليل وسيبويه وأصحابهما يعبرون عن هذا المدلول بلفظ العربية أو علم العربية " (صالح، 2012، صفحة 14/1) .

منهجية تدريس قضايا النحو العربي:

وإذا كنا نسعى إلى تلمس خصائص الدرس النحوي القائم على امتلاك القواعد واستضمارها من خلال دراسة الأساليب الفصيحة بواسطة منهج وصفي تذوقي مع سيبويه، ومن سبقه من النحاة العرب، فإنا نريد أن نتحدث داخل هذه الفقرة عن محطة أخرى، والتي مثّلها خير تمثيل اللغوي الفذ عبد القاهر الجرجاني هذا الرجل الذي سعى إلى إخراج النحو من ضجيج الجدل والمنطق والفلسفة إلى الذوق السليم من خلال شرحه لنظرية النظم التي جعلها تتوقف على معاني النحو، فقال: وليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها. وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق (الجرجاني، 1988، صفحة 81).

وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج اخرج وإن خرجتَ خرجتُ وإن تخرج فأنا خارج وأنا خارج إن خرجت و أنا إن خرجت خارج، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيد مسرعا وجاءني يسرع وجاءني وهو مسرع أو وهو يسرع وجاءني قد أسرع وجاءني وقد أسرع. فيُعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له، كما ينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم تنفرد كل واحد منه بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بما في نفي الحال، وبـ(لا) إذا أراد نفي الاستقبال، وبـ(إن) فيما يترجح أن يكون وأن لا يكون، وبـ(إذا) فيما علم أنه كائن؛ وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع ألواو من موضع الفاء، وموضع الفاء من موضع ثم، وموضع أو من موضع أم، وموضع لكن من موضع بل؛ ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له. هذا هو السبيل فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ، إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم (إلا) وهو

معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه...فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية والفضل، إلى معاني النحو وأحكامه) (الجرجاني، 1988، الصفحات 82-83)، وذلك ما يبرز الإمكانات التعبيرية الهائلة التي تتيحها اللغة العربية للتعبير عن هذه المعاني، وقد أطلق عليها مصطلح الوجوه (البركاوي، 1991، صفحة 206).

ومن خلال هذه الوقفة السريعة على جهود سيبويه وعبد القاهر الجرجاني في الدرس النحوي يتضح أنهما قد أعطيا للنحو قيمته في اللغة، بل هو روحها؛ فهو ليس جملة من القواعد الجافة التي تعتني بضبط أواخر الكلمات وتعيين المبني منها والمعرب، وإنما النحو هو النظم الذي يكشف عن المعاني ويعطي للألفاظ البعد المطلوب من أجل الإفصاح عن الدلالة، وتوليد المواقف المطلوبة المناسبة. فهو بذلك يساير كلام العرب في نصرفها وقد أثبت ذلك ابن جني في نظرته الواسعة للنحو.

والواقع أنه بعد هؤلاء النحاة الذين أسسوا الدرس النحوي، وكانت غاية النحو عندهم غاية محفزة للإقبال على درسه وتذوق التراكيب العربية من أجل استضمار القواعد النحوية العربية في بعديها المعياري والدلالي، جاءت أجيال من النحاة فنظروا في صنيع الأوائل فسعوا في تجديد النحو، ولما وجدوا أنه لم يكن في وسعهم تأسيس أصول أخرى أو إضافة أشياء جديدة عن طريق الاستقراء والاستنباط عمدوا إلى التفريع و التعليل والتأويل، وتكفي الإشارة هنا إلى أبي بكر بن السراج المتوفى سنة 316 ه الذي كانت له صلة قوية بالفارابي لا ريب فإن هذا الاتصال قد قوى الصلة بين الدرس النحوي والمنطق والفلسفة. ثم مال النحو بعد ذلك إلى التعقيد، وأساء بعض النحاة فهم الدرس النحوي، وحاد به عن طريق الصواب، فأصبح حدودا منطقية وتعليلات فلسفية، وتأويلات بعيدة عن حدود اللغة والنحو خصوصا في بعض أبواب النحو كباب التنازع والاشتغال، والفاعل لفعل محذوف والنعت المقطوع، وتقديم التمييز على معموله والحكاية إلى غير ذلك من أنواع التمحل والتعسف في التأويل. و كان من نتائج ذلك كله أن ظهرت محاولات كثيرة يرمي أصحابها إلى إصلاح اللغة العربية، وتبسيط دراستها وتقريب قواعدها من الناشئة، وجعلها كفيلة بالاستجابة للظروف الحضارية و الثقافية والتحولات التي يشهدها العصر، وقد سعت

بعض المحاولات المعتدلة إلى طرح بديل لتيسير القواعد وتسهيلها، واختلفت هذه المحاولات حسب كل تصور:

1- فهناك من اقترح حذف بعض القواعد الصعبة من الدرس النحوي.

2- وهناك من اقترح عملية للتيسير والتسهيل عبر مسارين:

- شرح كتب الأقدمين و تذليل ما بها من صعوبات.

- اتباع مبدأ التدرج في تدريس الظواهر النحوية إلى أذهان المتعلمين ليسهل تمثلها وبالتالي حفظها وذلك تماشيا مع المراحل التعليمية المختلفة حتى تكتمل صورة الدرس النحوي وبذلك تكتمل صورة انتحاء سمت كلام العرب.

خاتمة:

هذه محاولة لقراءة ما أنجزه القدامى في النحو العربي الذي يحفل بالكثير من القيم المعرفية مما تعرضها للسانيات الحديثة وهي بحاجة إلى قراءة جديدة لصياغة نظرية نحوية عربية (لسانية)أصولها التأسيسية ومناهجها الإجرائية،وبيان الرؤية المتكاملة التي حضيت بها اللغة العربية في ظل مستجدات اللسانيات.

ومن أهم التوصيات التي تسجلها هذه الورقة:

حاجتنا إلى صياغة درس نحوي عربي واضح بأصوله ومناهجه، ومواضع التقائه مع الأنحاء الأخرى واختلافه عنها.

تقديم النظرية النحوية العربية من منظور لساني وفق الخصوصيات المعرفية والفكرية والحضارية.

المزج بين النحو واللسانيات في صياغة نظرية متكاملة في الاتصال العربي يربط بين اللغة ووظيفتها حتى لا تقع جفوة بين النحو واللسانيات.

تقديم مقررات جديدة في تدريس النحو العربي تعتمد على سياسة التدرج من السهل إلى الصعب اختيارا للأبواب النحوية مغذاة بالمعطيات اللسانية.

حاجتنا إلى نحو يساير التكلمات والتخاطبات في جميع المجالات ليكون إكسير اللغة العربية مطعما بالبلاغة، فالنحو هو أس البلاغة وحدودها كما قال الجرجاني.

قائمة المراجع:

- ابن النذير: الفهرست، تح: رضا تجدد، القاهرة، مصر، دط، 1971.
- ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دط، 1952.
- أحمد مومن: اللسانيات (النشأة والتطور)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2008. محمود حسن الجاسم: القاعدة النحوية تحليل ونقد، دار الفكر، سوريا، دمشق، ط1، 1428هـ/2007م.
- تمام حسان: اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، مصر، القاهرة، ط4، 2001.
- تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1420هـ/2000م.
- الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، دط، 2012.
- دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، دار نعمان للثقافة، لبنان :1984.
- الشاطبي أبو إسحاق: الموافقات، المطبعة الرحمانية بمصر، القاهرة.
- عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، دط، 2012.
- عبد الرحمن الحاج صالح: السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، دط، 2012.
- عبد الفتاح عبد العليم البركاوي: دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الكتب، دط، 1991.
- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1409هـ/1988م.

- محمد حسين آل ياسين: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط1، 1400هـ/1980م.
- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، دط، 2006.
- وليد الأعظمي: السيف الأماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني، شرطة الشهاب للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر.